بسم الله الرحمن الرحيم

التأويل:
قواعده ونماذج من تطبيقاته في الفكر الأشعري

د. عمر مبركي

أستاذ بمؤسسة دار الحديث الحسنية/ جامعة القرويين

أولا – مقدمات ممهدات:

يستوجب الكلام على قانون التأويل عند الأشاعرة التمهيد له بخمس مقدمات ضروريات:

المقدمة الأولى: ربط فكرة التأويل بالسياق الفكري والثقافي الذي ظهرت فيه الأشعرية.

المقدمة الثانية: إقامة الدليل على بطلان قول من يقول إن السلف لم يتعرضوا للتأويل مطلقا.

المقدمة الثالثة: إقامة البرهان على بطلان دعوى من يقول إن الأشاعرة المتأخرين خالفوا بتوسعهم في التأويل إمامَهم أبا الحسن.

المقدمة الرابعة: إبطال دعوى منكري وقوع المجاز في اللغة والقرآن والحديث، وبيان صِلة ذلك بإنكار التأويل.

المقدمة الخامسة: إقامة الدليل على أن إنكار المجاز والتأويل جملةً قد يوقع في شناعات عقدية جسيمة.

وبيان ما تقدم فيما يأتي:

1 –كان المسلمون في عهد رسول الله ﷺ أمة واحدة، تهتدي بهديه، وتَسْتَنُّ بسُنَّتِه وتتبع طريقته، وكانوا كلما قَرأ عليهم آية من آي القرآن إلا وفهموها وفق ما تقتضيه قواعد اللسان العربي الذي هو لسانهم، وإذا أشكل عليهم شيء منها ردوه إليه ﷺ. فلما قُبض عليه الصلاة والسلام ونَقَلَه الله تعالى إلى جَنَّتِه ودار كرامته، وقع بينهم أول اختلاف في مسألة الإمامة، فقد اجتمع الأنصار في سقيفة بني ساعدة وأرادوا عقد الإمامة لسعد بن عبادة رضي الله عنه، فبلغ ذلك أبا بكر وعمر رضي الله عنهما

فقصدا إلى السقيفة، وأعلم أبو بكر المجتمعين أن الإمامة لا تكون إلا في قريش كما في الحديث، فأذعنوا له ورجعوا إلى الحق طائعين[1]، وحُسم هذا الخلاف، الذي كاد أن يقضي على وحدة الأمة، بمبايعة أبي بكر رضي الله عنه واجتماع المسلمين على إمامته.

وفي زمانه ارتد عن الإسلام بعض ضِعاف النفوس، وأنكر وجوب الزكاة أولئك الذين يُظهرون الوفاق ويُضمرون النفاق، فكان رضي الله عنه لهم بالمرصاد، فقاتلهم على رِدَّتهم، فنصره الله وأظهره عليهم. ومضت بعد ذلك خلافته وخلافة عمر رضي الله عنهما لم يحدث فيها شيء من الخلاف، إلى أن تولى عثمان رضي الله عنه إمامة المسلمين، «فأنكر قوم عليه في آخر أيامه أفعالا كانوا فيما ينقمون عليه من ذلك مخطئين»[2]، ثم قتل رضي الله عنه ظلما، فكان ذلك سببا في النزاع المعروف بين المسلمين.

وبعدما بويع عليٌّ رضي الله عنه، «اختلف الناس في أمره؛ فمن بين منكر لإمامته ومن بين قاعد عنه، ومن بين قائل بإمامته معتقد لخلافته»[3]، ثم حدثت معركة صِفِّين، التي انتهت بالتحكيم، وبخروج الخوارج عن طاعته، ونادوا بخلعه وإكفاره، ولذلك سُمُّوا بالخوارج[4].

ولما كان هؤلاء الخوارج ممن يستسهلون التكفير بالذنوب، فقد ظهرت في مقابلتهم فرقة أخرى أَخَّرت العمل عن الإيمان، وزعمت أنه لا يضر مع الإيمان معصية، وسُمُّوا بالمرجئة.

وبعد أن فتح المسلمون البلدان واختلطوا بغيرهم من الشعوب والثقافات والأديان، ظهرت فِرق جديدة تدور أفكارها حول مسائل عقدية دقيقة كمسائل الصفات والقضاء والقدر[5]، منها فرقة القدرية التي تقول بالاختيار وبأن الله تعالى غير خالق لأفعال العباد، وأن العباد هم الذين يُقَدِّرون أكسابهم، وأن ليس لله عز وجل في أكسابهم ولا أعمالهم صنع ولا تقدير[6].

---

[1] – ينظر، مقالات الإسلاميين لأبي الحسن الأشعري: 2.

[2] – المصدر السابق: 3.

[3] – المصدر السابق.

[4] – ينظر: المصدر السابق: 4، 5.

[5] – الأشعرية ضرورة ومنهج واستمرار لفاروق حمادة: 10.

[6] – الإمام أبو الحسن الأشعري إمام أهل السنة والجماعة نحو وسطية إسلامية تواجه الغلو والتطرف لأبي بكر المليباري (ضمن: الإمام أبو الحسن الأشعري إمام أهل السنة والجماعة: نحو وسطية إسلامية جامعة، أعمال الملتقى العالمي الخامس لرابطة خريجي الأزهر الشريف، 8 – 11 مايو 2010 م): 140/3.

وقد تصدى لهؤلاء فرقة أخرى يقودها الجهم بن صفوان، ذهبت إلى إنكار الاستطاعات كلها، وقالت بأنه لا فعل ولا عمل لأحد غير الله تعالى، وإنما تُنسب الأعمال إلى المخلوقين على المجاز، وقد اشتهر مذهب هؤلاء بالجبرية[1].

وعلى صعيد آخر، احتدم الخلاف في موضوع الصفات الإلهية، فظهرت فرقة المشَبِّهة، يتزعمهم مُضر بن محمد بن وليد الكوفي، وأحمد بن عطاء الهجيمي البصري، ومقاتل بن سليمان، ومحمد بن كرام، وكان منهجهم حمل ألفاظ النصوص على الظواهر، فما وَرَدَ فيها من الوجه واليدين والجنب والفوقية والإتيان حملوه على ظاهره على ما يتعارف في صفات الأجسام، فأدى بهم ذلك إلى التشبيه القبيح والتجسيم الفَجّ.

وبرزت في المقابل فرقة أفرطت في التأويل فعطلت صفات الله تعالى عن معانيها، ونفت أن يكون لله تعالى صفات غير ذاته، ونفت الرؤية في الآخرة لأنها، على زعمها، تستلزم أن يكون الباري تعالى جسما وفي جهة، وقد أخذ المعتزلة بهذه الآراء أو ببعضها، قبل أن يصبحوا فرقة قائمة الذات لما اجترح زعيمهم واصل بن عطاء الغَزَّال قولا جديدا في مرتكب الكبيرة.

في ظل هذا الجو المشبع بالآراء المتعارضة حَدَّ التناقض، نشأ أبو الحسن الأشعري وشَبَّ[2]، وقد كان في طفولته سُنِّيّا حديثيا، ثم صار معتزليا بعد أن انتقل إلى حضن زوج أمه الجبائي شيخ المعتزلة في زمانه، فدَرَس عليه علم الكلام وتبعه في الاعتزال أربعين سنة، إلى أن هداه الله إلى اتباع طريق أهل السنة والجماعة.

لقد وجد أبو الحسن الأشعري أهل السنة يقاومون غلو المعتزلة بأدوات يغلب عليها النقل والرواية، وهو منهج لا يكفي لِصَدِّ هذا الغلو الذي بلغ أصحابه شأوا بعيدا في إتقان الفلسفة والمعقولات، فهيأه الله تعالى لهذه المهمة، فنصر السُنَّة، وثَبَّت النص، وقَدَّم عقيدة متكاملة من القرآن والسنة في جميع المسائل[3]، ثم جاء بعده تلامذته وأتباعه كأبي بكر الباقلاني وإمام الحرمين الجويني وأبي منصور البغدادي وفخر الدين الرازي، فأتموا ما بدأه مستعينين بقواعد ونظريات في حل المشكلات، منها نظرية التأويل التي حاولوا من خلالها رد تأويل الباطنية وتشغيب المجسمة في مسائل الصفات.

---

[1] – نفسه: 142/1.

[2] – ينظر: الأشعرية ضرورة ومنهج واستمرار لفاروق حمادة: 33. ينظر أيضا: الإمام أبو الحسن الأشعري إمام أهل السنة والجماعة نحو وسطية إسلامية تواجه الغلو والتطرف لأبي بكر مسليار المليباري: 141/3.

[3] – ينظر: الأشعرية ضرورة ومنهج واستمرار لفاروق حمادة: 28.

2 – يتمسك المشَنِّعون على الأشاعرة في مسألة التأويل بحجة مفادها؛ أن السلف لم يتعرضوا لتأويل النصوص المتعلقة بالأوصاف الخبرية قطعا، وأن منهجهم: إثبات ما أثبته الله تعالى لنفسه أو أثبته له رسوله ﷺ من الصفات من غير تمثيل ولا تأويل، ويجعلون كل من صرف تلك النصوص عن ظواهرها مبتدعا مخالفا لهدي السلف من الصحابة والتابعين والأئمة المهديين.

ويتكئ أصحاب هذا الرأي، الذي يُعَد ابن تيمية وتلميذه ابن قيم الجوزية من أشد المتحمسين له، بطائفة من الروايات المنقولة عن السلف، والتي يَرون أنها دالة على مذهبهم، من ذلك:

ما رواه الوليد بن مسلم أنه سأل الأوزاعي ومالك بن أنس وسفيان الثوري والليث بن سعد عن هذه الأحاديث التي فيها الصِّفَة، فقالوا: (**أَمِرُّوها بلا كيف**)[1].

ورُوي عن سفيان بن عيينة أنه لما سأل عن الأحاديث التي تروى في الصفات، قال: (**حَقٌّ على ما سَمِعْنَاها ممن نثق به ونرضاه نُمِرُّها كما جاءَت بلا كيف**)[2].

ولا خلاف في أن مذهب جمهور السلف في هذه المسألة: إجراء نصوص الصفات على ظواهرها مع القطع بتنزيه الله تعالى عما تُوهمه تلك الظواهر من الكيف والحَدِّ والحركة والسكون والانتقال واليد والعينين ولوازمهما من الجوارح والأبعاض والأجزاء... لكن لا خلاف أيضا في أن فريقا معتبرا من السلف يذهب إلى تأويل هذه النصوص كما سيتبين من النصين الآتيين[3]:

يقول الشهرستاني: «... بالغ بعض السلف في إثبات الصفات إلى حَدِّ التشبيه بصفات المحدَثات، واقتصر بعضهم على صفات دَلَّت الأفعال عليها وما ورد به الخبر؛ فافترقوا فرقتين: فمنهم من أَوَّلَه على وجه يحتمل اللفظ ذلك. ومنهم من تَوَقَّف في التأويل...»[4].

وقال النووي في شرح مسلم: «قوله ﷺ: (**ينزل ربنا كل ليلة إلى السماء الدنيا فيقول: من يدعوني فأستجيب له**)[5]: هذا الحديث من أحاديث الصفات، وفيها مذهبان مشهوران للعلماء سبق

---

1 – شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي: 558/3.

2 – إبطال التأويلات لأخبار الصفات للقاضي أبي يعلى: 54/1.

3 – ينظر، عقيدة الإمام الأشعري: أين هي من عقائد السلف؟ لمحمد صالح الغرسي (ضمن: الإمام أبو الحسن الأشعري إمام أهل السنة والجماعة: نحو وسطية إسلامية جامعة، أعمال الملتقى العالمي الخامس لرابطة خريجي الأزهر الشريف، 8 – 11 مايو 2010 م): 248/3.

4 – الملل والنحل للشهرستاني: 92/1.

5 – صحيح البخاري: كتاب التهجد، باب الدعاء في الصلاة من آخر الليل، رقم: 1145. صحيح مسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب الترغيب في الدعاء والذكر آخر الليل والإجابة فيه، رقم: 758.

إيضاحهما في كتاب الإيمان. ومختصرهما: أن أحدهما؛ وهو مذهب جمهور السلف وبعض المتكلمين أنه يؤمن بأنها حق على ما يليق بالله تعالى، وأن ظاهرَها المتعارفَ في حقنا غيرُ مراد، ولا يُتكلم في تأويلها مع اعتقاد تنزيه الله تعالى عن صفات المخلوقين، وعن الانتقال والحركات وسائر سِمَات الخَلق. والثاني مذهب أكثر المتكلمين وجماعات من السلف، وهو محكيٌّ هنا عن مالك والأوزاعي أنها تُؤول على ما يليق بها بحسب مواطنها، فعلى هذا تأولوا هذا الحديث تأويلين: أحدهما: تأويل مالك بن أنس وغيره، ومعناه: تَنْزِل الرحمة، وأمره، وملائكته، كما يقال: فَعَل السلطان كذا إذا فعله أتباعه بأمره»[1].

ومما يدل على أن التأويل كان مذهب طائفة من السلف:

ما روي عن ابن عباس رضي الله عنه أنه تأول لفظ النفس من قوله تعالى: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ﴾[2] بالبطش[3].

– ما رواه البيهقي عن حَمَّاد بن يزيد أنه أَوَّلَ نزول الله إلى السماء الدنيا الوارد في حديث النزول المعروف بإقباله جل جلاله[4].

– ما رواه ابن تيمية نفسه عن الضَّحاك، أنه قال في تأويل قوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾[5]: (كل شيء هالك إلا الله والجنة والنار)[6].

– ما حكاه المزني عن الشافعي، أنه قال في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ إِنَّ ٱللَّهَ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ﴿١١٥﴾﴾[7]: (يعني والله أعلم، فثم وجَّهَكم الله إليه)[8]. وروى البيهقي عن مجاهد أنه قال في تأويل الآية: (إن المراد بالوجه المذكور فيها: قِبلة الله، فأينما كنت في شرق أو غرب فلا توجهني إلا إليها)[9].

---

[1] – شرح النووي على صحيح مسلم: 36/6، 37.
[2] – سورة آل عمران، آية 28.
[3] – البحر المحيط لابن حيان: 96/3.
[4] – ينظر، الأسماء والصفات للبيهقي: 378/2.
[5] – سورة القصص، آية 88.
[6] – مجموع الفتاوى لابن تيمية: 428/2.
[7] – سورة البقرة، آية 115.
[8] – الأسماء والصفات للبيهقي: 106/2، 107.
[9] – نفسه: 107/2.

– ما رواه ابن حجر في "**فتح الباري**" أن البخاري أَوَّلَ الضحك الوارد في قوله ﷺ: (**ضحك الله الليلة أو عجب من فِعالكما)**[1] بالرحمة، لأن الضحك الذي يعتري البشر غير جائز على الباري تعالى[2]. وقد عقب أبو سليمان على قول البخاري وأقره قائلا: «قول أبي عبد الله قريب، وتأويله على معنى الرضى لفعلهما أقرب وأشبه»[3].

– ما نقله أبو حامد الغزالي عن بعض أئمة الحنابلة ببغداد، أن أحمد بن حنبل صَرَّح بتأويل ثلاثة أحاديث: «أحدها: قوله ﷺ: (**الحجر الأسود يمين الله في الأرض**)[4]، والثاني: قوله ﷺ: (**قلب المؤمن بين إصبعين من أصابع الرحمن**)[5]، والثالث: قوله ﷺ: (**إني لأجد نَفَسَ الرحمن من قبل اليمن**)[6]»[7]. ذلك أنه لما قام الدليل عنده على استحالة حملها على الظاهر عمد إلى تأويلها فقال: «اليمين تُقَبَّل في العادة تَقَرُّبا إلى صاحبها، والحجر الأسود يُقَبَّل أيضا تقربا إلى الله تعالى، فهو مثل اليمين لا في ذاته ولا في صفات ذاته ولكن في عارض من عوارضه فسمي لذلك يمينا (...)، وكذلك لما استحال عنده وجود الإصبعين لله تعالى حِسّا، إذ من فتش عن صدره لم يشاهد فيه إصبعين فأوله على روح الإصبعين، وهي الإصبع العقلية الروحانية، أعني أن روح الإصبع ما به يتيسر تقليب الأشياء، وقلب الإنسان بين لمة الملك ولمة الشيطان، وبهما يقلب الله تعالى القلوب، فكنى بالإصبعين عنهما»[8].

---

[1] – صحيح البخاري: كتاب مناقب الأنصار، باب قول الله تعالى: ﴿وَيُوثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾، رقم: 3798.

[2] – ينظر، فتح الباري لابن حجر: 40/6. الأسماء والصفات للبيهقي: 402/2.

[3] – الأسماء والصفات للبيهقي: 402/2.

[4] – صحيح ابن خزيمة: 1294/2. ينظر أيضا: المعجم الأوسط للطبراني: 177/1.

[5] – صحيح مسلم: كتاب القدر، باب تصريف الله تعالى القلوب كيف يشاء، رقم: 2654.

[6] – رواه الطبراني في السنن الكبرى: 343/9، بلفظ: (لا تسبوا الريح فإنه من نَفَس الرحمن تبارك وتعالى).

[7] – فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة لأبي حامد الغزالي: 42، 43.

[8] – المصدر السابق: 43، 44.

ويحكى «أن المعتزلة تمسكوا في خلق القرآن بما روي عليه السلام أنه قال: **(تأتي سورة البقرة وسورة كذا وكذا يوم القيامة كأنهما غمامتان)**[1]، فأجاب أحمد بن حنبل وقال: (يعني ثواب قارئهما)، وهذا منه تصريح بالتأويل»[2].

وتقتضي الأمانة؛ أن نشير هنا إلى أن ابن تيمية ومن تابعه يقدحون في صِحَّة هذا الذي حكاه أبو حامد عن حنابلة بغداد، يقول: «فهذه الحكاية لم تصح عن أحمد، لم ينقلها أحد عنه بإسناد، ولا يُعرف أحد من أصحابه نَقَل ذلك عنه، وهذا الحنبلي الذي ذَكَره أبو حامد مجهول لا يُعرف، لا عِلمه بما قال، ولا صدقه فيما قال»[3].

وعلى فرض التسليم بما ذكره ابن تيمية، فإن ثمة روايات أخرى صحيحة الإسناد، تثبت أن أحمد بن حنبل قد تأول بعض الصفات، من ذلك: ما ذكره ابن كثير في ترجمته، قال: «روى البيهقي عن الحاكم عن أبي عمرو بن السماك عن حنبل أن أحمد بن حنبل تأول قول الله تعالى: ﴿**وَجَآءَ رَبُّكَ**﴾[4]، أنه جاء ثوابه. ثم قال البيهقي: وهذا إسناد لا غبار عليه»[5].

والذي يُقَوِّي أيضا ما ذُكر من أن التأويل كان مذهب بعض السلف، «أن المفسرين، وفي مقدمتهم المحسوبون على أهل الأثر مثل شيخ المفسرين ابن جرير الطبري ومثل الحافظ ابن كثير، قد لجأوا كثيرا إلى التأويل في آيات الصفات»[6]. من ذلك:

ما قاله الطبري في تأويل قوله تعالى: ﴿**كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلاَّ وَجْهَهُ**﴾[7]: «اختلف في قوله: ﴿**إِلاَّ وَجْهَهُ**﴾، فقال بعضهم: معناه كل شيء هالك إلا هو، وقال آخرون: معنى ذلك: إلا ما أريد به وجهه»[8].

---

[1] – صحيح مسلم: باب فضل قراءة القرآن وسورة البقرة، كتاب صلاة المسافرين، رقم: 804.

[2] – تأسيس التقديس للفخر الرازي: 118

[3] – مجموع الفتاوى لابن تيمية: 398/5.

[4] – سورة الفجر، آية 22.

[5] – البداية والنهاية لابن كثير: 327/10.

[6] – عقيدة الإمام الأشعري: أين هي من عقائد السلف؟ لمحمد صالح الغرسي: 249/2.

[7] – سورة القصص، آية 88.

[8] – جامع البيان للطبري: 643/19.

ومن ذلك أيضا ما قاله البغوي في تفسير قوله تعالى: ﴿يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾[1]: «قال الحسن: قَصَّرت في طاعة الله. وقال مجاهد: في أمر الله، وقال سعيد بن جبير: في حق الله»[2].

من خلال ما تقدم؛ نستخلص «أن التأويل مذهب من مذاهب السلف وليس مذهبا خاصا بالخلف، فالسلف والخلف متفقون في أصل التأويل، وإنما اختلفوا في الإقلال والإكثار منه»[3].

3 – يذهب بعض الباحثين إلى تقسيم سيرة أبي الحسن الأشعري إلى ثلاثة أطوار: يبتدئ الطور الأول بانتظامه في سلك المعتزلة، بعد أن تلقى علومهم على يد زوج أمه الجبائي حتى بلغ فيها الغاية. أما الطور الثاني؛ فيبدأ بأخطر موقف في حياته، وهو تحوله عما كان عليه من العقائد الاعتزالية إلى عقائدَ استعان في إثباتها بأساليب زاوج فيها بين المنهج السابق الذي كان عليه ومناهج السلف، وتنتهي حياة الإمام باعتناق مذهب السلف الذي يمثله أحمد بن حنبل.

إن هذا التقسيم ليس مجرد تقسيم اعتباري توصل إليه أصحابه بعد النظر النزيه في النصوص والوقائع التاريخية، بل هو تقسيم يروم أصحابه، إثبات أن المذهب الذي مات عليه الأشعري هو المذهب الذي في "**الإبانة**"، أما الذي عليه الباقلاني والجويني والبغدادي والرازي والآمدي وغيرهم؛ فهو يمثل مذهب الأشعري في الطور الذي ما زال لم يتخلص فيه بعدُ من العقائد الاعتزالية**!** ومقصودهم من هذا كُلِّه أن يثبتوا أيضا أن أتباع الأشعري المتأخرين تنكبوا طريق إمامهم، لما قالوا بتقسيم الكلام إلى حقيقة ومجاز، وتأولوا الصفات الإلهية، واعتمدوا في مسائل العقيدة على مناهج الفلسفة والكلام**!**[4].

إن ما ذهب إليه هؤلاء يفتقد الدِّقة وتعوزه الموضوعية والإنصاف، بل هو مردود بالشواهد والأدلة، فقد ثبت بالبرهان أن أبا الحسن كان يقول بوقوع المجاز في كتاب الله وحديث رسوله ﷺ، وأنه لا يمنع من تأويل بعض الأوصاف إذا وجد الدليل والحجة، وقد حكى عنه ابن فورك ذلك قائلا: «وإنما يقال لبعض الألفاظ إنها مجاز على أنه تجوز به عما وضع له إلى ما لم يوضع له، وهذا مثل قوله تعالى:

---

[1] – سورة الزمر، آية 53.

[2] – تفسير البغوي: 98/1.

[3] – عقيدة الإمام الأشعري: أين هي من عقائد السلف؟ لمحمد صالح الغرسي: 245/2.

[4] – أثر الإمام أبي الحسن الأشعري في منهج التفكير الإسلامي قديما وحديثا لمحمد سعيد رمضان البوطي (ضمن: الإمام أبو الحسن الأشعري إمام أهل السنة والجماعة: نحو وسطية إسلامية جامعة، أعمال الملتقى العالمي الخامس لرابطة خريجي الأزهر الشريف، 8 – 11 مايو 2010 م): 103/2.

﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾[1]، وذلك أن المكر يقع فيهما لا لهما، فإذا أضيف إليهما، فالمعنى؛ أن المكر يقع فيهما كقوله: ﴿جِدَاراً يُرِيدُ أَنْ يَّنقَضَّ فَأَقَامَهُۥ﴾[2]، ولا إرادة في حقيقة الجدار»[3].

يتبين من كلام ابن فورك، أن محاولة البعض نفي المجاز والتأويل عن أبي الحسن «وقَصر القول بهما على أتباعه، محاولة لا تسندها الشواهد من تصريحات الأشعري نفسه، ومن هنا وجب التعامل مع الأشعري باعتباره يعتمد التأويل ويُعمله في النصوص التي تفيد ظواهرها التشبيه والتجسيم»[4]، ولعل ما يؤكد هذا ويُقَوِّيه ما حكاه تلاميذه وأتباعه أن له أقوالا في تأويل بعض الصفات:

يقول الشهرستاني عن أبي الحسن الأشعري: «وأثبت اليدين والوجه صفات خبرية. فيقول: ورد بذلك السمع فيجب الإقرار به كما ورد، وصغوه إلى طريقة السلف من ترك التعرض للتأويل. وله قول أيضا في جواز التأويل»[5].

يظهر مما سبق أن الأشعري لم يكتف بتجويز التأويل، بل إنه أَوَّلَ بالفعل بعض الصفات. كتأويله الرضا والغضب بالإرادة كما نقل عنه ذلك ابن فورك في كتابه "**مجرد مقالات أبي الحسن الأشعري**"[6].

من خلال ما تقدم، ننتهي إلى أن الأشاعرة المتأخرين، الذين لا يلجؤون إلى التأويل إلا عند الحاجة ووفق قواعد دقيقة، لم يخالفوا أبا الحسن في شيء من منهجه الذي أخذ نفسه به، وهو: أن المتشابه من آيات الصفات والأفعال يجب فهمه على ظاهره وتفسيره بمعناه الحقيقي دون كيف، ولا يجوز إخراج شيء منه إلى المجاز إلا عند وجود حجة تدعو إلى ذلك[7].

4 – يجتهد المعارضون لفكرة التأويل في إقامة الحجج على إنكار وقوع المجاز في اللغة العربية، تمهيدا للقول بعدم وجوده في القرآن الكريم ما دام قد نزل بهذه اللغة وعلى طريقتها في إنشاء

---

[1] – سورة سبأ، آية 33.

[2] – سورة الكهف، آية 77.

[3] – منهج الأشعري في قراءة النص لمصطفى بن حمزة: (ضمن: الإمام أبو الحسن الأشعري إمام أهل السنة والجماعة: نحو وسطية إسلامية جامعة، أعمال الملتقى العالمي الخامس لرابطة خريجي الأزهر الشريف، 8 – 11 مايو 2010 م): 62.

[4] – المصدر السابق: 63.

[5] – الملل والنحل للشهرستاني: 101/1.

[6] – ينظر، مجرد مقالات أبي الحسن الأشعري لابن فورك: 46.

[7] – أثر الإمام أبي الحسن الأشعري في منهج التفكير الإسلامي قديما وحديثا لمحمد سعيد رمضان البوطي: 104/2.

عباراتها وصوغ كلامها[1]. ويعد ابن تيمية من أكثر المتحمسين لإنكار المجاز، إذ يتهم كل من يقول بأن علماء السلف وأئمة اللغة قَسَّمُوا الكلام إلى حقيقة ومجاز بالجهل، ويقرر أن هذا التقسيم مقتبس من كتب المعتزلة[2].

وقد تابعه على هذا الرأي تلميذه ابن قيم الجوزية، حيث حشد في كتابه "**الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية المعطلة**"، أكثر من خمسين وجها لإنكار المجاز، وعده من «الطواغيت الأربع التي هَدَم بها أصحاب التأويلِ الباطلِ معاقلَ الدين وانتهكوا حرمة القرآن ومحوا بها رسوم الدين»[3].

وعلى النقيض تماما من رأي ابن تيمية ومناصريه، يرى جمهور العلماء المتقدمين من مختلف المذاهب، أن المجاز واقع وثابت في اللغة وفي نصوص القرآن والحديث. وقد أبطل هؤلاء دعوى عدم وجود المجاز في لغة العرب وذلك بإبطال مستنداتها، معتمدين على حجج منها: أن القول بأن تقسيم الكلام إلى حقيقة ومجاز أمر لم يقل به المتقدمون من الصحابة والأئمة الأعلام المجتهدين غير مسلم بل مردود، تَرُدُّه الروايات التي تثبت أن بعض هؤلاء قد قال بوقوع المجاز وثبوته. من ذلك ما ذكره ابن تيمية نفسه في كتاب "**الإيمان**" أن أحمد بن حنبل حمل (إنا) و(نحن) في القرآن على المجاز[4]. ومن ذلك أيضا: تنصيص أبي عبد الله البخاري في كتابه "**خلق أفعال العباد**" على وقوع المجاز، قال: «وقال بعضهم: إن أكثر مغاليط الناس من هذه الأوجه حين لم يعرفوا المجاز من التحقيق، ولا الفعل من المفعول، ولا الوصف من الصِّفة، ولم يعرفوا الكذب لم صار كذبا، ولا الصدق لم صار صدقا، فأما بيان المجاز من التحقيق فمثل قول النبي ﷺ للفرس: **(وجدته بحرا)** وهو الذي يحور فيما بين الناس، وتحقيقه أن مَشيَه حسنٌ، ومثل قول القائل: عِلم الله معنا وفينا، وأنا في علم الله، وإنما المراد من ذلك أن الله يعلمنا، وهو التحقيق، ومثل قول القائل: النهر يجري، ومعناه: أن الماء يجري، وهو التحقيق، وأشباهه في اللغات كثيرة»[5].

ويدل على رأي هذا الفريق أيضا، أن المجاز واقع في القرآن الكريم وقوعا أكثر من أن يحصى ويحصر، من ذلك:

---

[1] – منهج الأشعري في قراءة النص لمصطفى بن حمزة: 63.

[2] – مجموع الفتاوى لابن تيمية: 403/20، 404.

[3] – الصواعق المرسلة لابن قيم الجوزية: 173/1.

[4] – الإيمان لابن تيمية: 74.

[5] – خلق أفعال العباد لأبي عبد الله البخاري: 112.

- قوله تعالى: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ ﴿٨٢﴾﴾[1]. ففي الآية نِسبة الفعل إلى غير فاعله على الحقيقة، وهو نوع من المجاز.

- قوله تعالى: ﴿فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ فَأَقَامَهُۥ﴾[2]، ففي الآية نسبة فعل الإرادة للجدار على سبيل المجاز.

- قوله تعالى: ﴿فَلْيَدْعُ نَادِيَهُۥ ﴿١٨﴾ سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ ﴿١٩﴾﴾[3]. فليس المراد النادي المكان وإنما المراد من كانوا فيه.

وكما أن المجاز واقع في القرآن بكثرة، فهو أيضا واقع في السنة كثيرا[4]، من ذلك:

- قوله ﷺ: (**أسرعكن لحاقا بي أطولكن يدا)**[5]، فذكر اليد والمراد الكرم، وإنما ذكر ذلك للعلاقة بينهما لأن اليد آلة للإعطاء.

- قوله ﷺ: (**إن الشيطان ليجري من الإنسان مجرى الدم)**[6]، وليس المقصود أن الشيطان يجري في دم الإنسان حقيقة، وإنما المقصود شِدَّة قربه ووسوسته للإنسان.

- قوله ﷺ لأعرابي: (**ساعِدُ الله أشد من ساعدك، وموسى الله أحد من موساك)**[7]، والمقصود أن قدرة الله تعالى أكبر من قدرة الإنسان على إنفاذ وعيده[8].

- قوله ﷺ: (**عليكم بالدلجة فإن الأرض تطوى بالليل)**[9]، وهذا من المجاز لأنه لا اعتبار في طول المسافات وقِصرها بالنهار أو الليل، وإنما مرد ذلك لأسباب نفسية[10].

---

[1] - سورة يوسف، آية 82.

[2] - سورة الكهف، آية 77.

[3] - سورة العلق، آية 18، 19.

[4] - ينظر، إرشاد الفحول للشوكاني: 67/1.

[5] - صحيح مسلم: كتاب الفضائل، من فضائل زينب أم المؤمنين رضي الله عنها، رقم: 2452.

[6] - صحيح البخاري: كتاب الاعتكاف، باب زيارة المرأة زوجها في اعتكافه، رقم: 2038. صحيح مسلم: كتاب السلام، بيان أنه يستحب لمن رئي خاليا بامرأة وكانت زوجته أو محرما له أن يقول هذه فلانة ليدفع ظن السوء به، رقم: 2174.

[7] - السنن الكبرى للنسائي: 87/10.

[8] - السلفية الجامعة من سلفية الفئة إلى سلفية الأمة لمصطفى بن حمزة: 83.

[9] - السنن الكبرى للنسائي: 349/9.

[10] - السلفية الجامعة لمصطفى بن حمزة: 84.

ولو شئنا أن نتتبع أمثال هذه النصوص في القرآن والحديث لطال بنا المقام، وخلاصة القول: إن منع المجاز ومن ثم منع التأويل بدعوى عدم قول المتقدمين به لا تسنده الشواهد، ولا ينبني على رؤية سليمة للغة، بقدر ما انبنى على رغبة في قطع الطريق على منتحلي التأويل في النصوص العقدية بخاصة[1].

5 – لا ننازع في أن للظروف الفكرية والثقافية التي واكبت نشأة الأشعرية وتطورها أثرا في لجوء الأشاعرة إلى التأويل واجتهادهم في تقنينه وتقعيده، ذلك لأن قطع الطريق أمام الأفكار التجسيمية التي كانت تهدد صفاء التوحيد في زمانهم، لا يمكن أن يتم إلا بتأويل نصوص القرآن التي يوهم ظاهرها مشابهة المخلوقين... كما أن الوقوف في وجه تأويلات الباطنية، الذين حاولوا هدم أركان الدين من الداخل، لا يحصل إلا بتقعيد التأويل وتقنينه حتى لا يكون وسيلة للتشهي والتَّقَوُّل على الله تعالى.

غير أن من الضروري أن نقرر أمرا؛ وهو أنه بصرف النظر عن تلك الظروف والملابسات، فإن اللجوء إلى تأويل بعض آيات العقائد وأحاديثها أمر لا مناص منه، لأنه المدخل للتخلص من المحاذير واللوازم التي تنشأ من التمسك في عقائد الإيمان بمجرد الظواهر، وقد أشار أبو عبد الله السنوسي إلى هذا الملحظ في "**شرح المقدمات**"؛ لما قَرَّر أن الجهل باللسان العربي وفن البيان وحمل النصوص على ظواهرها من غير تمييز بين ما يستحيل ظاهره منها وما لا يستحيل من أصول البدعة والكفر.

وبيان ذلك: أنه عند نفي وقوع المجاز في اللغة والقرآن والحديث، يمكن للقائلين مثلا بعقيدة الحلول والاتحاد الاحتجاج بظاهر قوله تعالى: ﴿**فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمْ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ**﴾[2]. وبقوله تعالى: ﴿**إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ**﴾[3]. وبظاهر الحديث القدسي: (**وما يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه، فإذا أحببته: كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي بها**)[4].

---

1 – نفسه.

2 – سورة الأنفال: آية 17.

3 – سورة الفتح، آية 10.

4 – صحيح البخاري: كتاب الرقاق، باب التواضع، رقم: 6502.

وعند نفي المجاز يمكن للقائلين بألوهية النور والظلمة أن يستدلوا على مذهبهم الفاسد، بقوله تعالى: ﴿۞ ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾[1]. فيقولون: «إن النور أحد الإلهين واسمه الله، ولا ينظروا إلى استحالة كون النور إلها لأنه متغير حادث يوجد وينعدم...»[2].

وعند نفي المجاز يمكن للمجَسِّم الذي لا يجد حَرَجا في نِسبة الجوارح والأعضاء لله تعالى أن يتمسك بقوله تعالى: ﴿أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِى جَنۢبِ ٱللَّهِ وَإِن كُنتُ لَمِنَ ٱلسَّٰخِرِينَ ﴿٥٦﴾﴾، [3]﴾، وبقوله تعالى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾[4].

وعند نفي المجاز وإنكاره يمكن للنصارى وغيرهم ممن يقولون بتعدد الإله الاحتجاج بالنصوص القرآنية التي بصيغة الجمع، كقوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَرِثُ ٱلْأَرْضَ وَمَنْ عَلَيْهَا وَإِلَيْنَا يُرْجَعُونَ ﴿٤٠﴾﴾[5]، وكقوله تعالى: ﴿ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلْخَٰلِقُونَ ﴿٥٩﴾﴾[6].

يتحصل من هذا، أن التأويل لابد منه في بعض ظواهر القرآن والأخبار، لأنه يعصم المسلم من الوقوع في شناعات ومفاسد عقدية جسيمة.

ثانيا – قانون التأويل وقواعده عند الأشاعرة: (الصفات الخبرية أنموذجا)

قبل أن نَذْكُر العناصر التي يتركب منها قانون تأويل الصفات الخبرية، كما هو مبثوث في تآليف الأشاعرة[7]، يحسن بنا أن نشير إلى أمرين:

الأول: أن المقصود بالصفات الخبرية؛ الصفات الواردة في الكتاب والسنة، وليست داخلة في السبعة التي قال بها الأشاعرة، وليس عليها دليل عقلي وراء النص، بل قد يتوهم من إثباتها، بحسب ظواهرها، تشبيه الله تعالى بالمخلوقات، وذلك كالوجه واليدين والعينين والرضا والغضب ونحوها[8].

---

[1] – سورة النور، آية 35.

[2] – شرح المقدمات لأبي عبد الله السنوسي: 127، 128.

[3] – سورة الزمر، آية 56.

[4] – سورة ص، آية 75.

[5] – سورة مريم، آية 39.

[6] – سورة الواقعة، آية 62.

[7] – ينظر: الإلهيات عند الإمام أبي عبد الله السنوسي: المضامين والأبعاد لعمر مبركي: 215.

[8] – الآمدي وآراؤه الكلامية لحسن الشافعي: 335. ينظر أيضا: المنهج السديد في شرح كفاية المريد للسنوسي: 279.

الثاني: أن التأويل الذي يقول به فريق من الأشاعرة ومن أعلام الأمة المعتبرين؛ هو التأويل الصحيح الذي لابد له من قواعد وشروط، وليس التأويل الباطل الذي يُحَكِّم أصحابه اللغة لتأييد اختيارات فكرية أو اعتقادية مسبقة.

وحرصا من الأشاعرة على ضبط التأويل، حتى لا يكون مدخلا لتحكيم الظنون والأغراض والأهواء، وضعوا قانونا يَرجعون إليه عند تأويل هذه الصفات، ويتركب هذا القانون من العناصر الآتية:

– الإيمان القاطع بأن كلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ حق لا تناقض فيه ولا اختلاف ولا وهم ولا غلط ولا انحراف[1].

– أن الأصل حمل كلام الله تعالى وكلام نبيه ﷺ على الحقيقة ولا يُعدل عن الحقيقة إلى المجاز إلا بدليل، يقول السعد التفتازاني: «والنصوص من الكتاب والسنة تحمل على ظواهرها ما لم يصرف عنها دليل قطعي؛ كما في الآيات التي تشعر بظواهرها بالجهة والجسمية ونحو ذلك»[2].

– لا يجوز التمسك في عقائد الإيمان بمجرد ظواهر الكتاب والسنة، من غير تفصيل بين ما يستحيل ظاهره منها، وما لا يستحيل[3].

– القطع بأن ما وُصف به الله تعالى في القرآن والسنة من اليد والنزول والاستواء والإتيان والمجيء مستحيل أن يكون على معنى الجارحة والبعض والأداة[4].

– ما ورد في الكتاب والسنة مما يوهم ظاهره مستحيلا في حق الباري تعالى، فإن ظاهره المستحيل يجب نفيه، وتنزيه الرب سبحانه عن الاتصاف به قطعا[5].

– لا يتعرض لتأويل الأوصاف المجازية، إلا الراسخ في علوم النظر، المرتاض في علمي اللسان والبلاغة[6].

---

[1] – شرح المقدمات للسنوسي: 126.

[2] – شرح العقائد النسفية للتفتازاني: 347، 348.

[3] – المصدر نفسه: 117.

[4] – تأويل مشكل الحديث لابن فورك: 13.

[5] – المصدر نفسه: 126.

[6] – شرح السنوسية الكبرى للسنوسي: 35.

– كل مشكل من مشكلات الكتاب والسنة مستحيل الظاهر، ينظر فيه، فإذا كان لا يقبل التأويل إلا معنى واحدا وجب أن يُحمل عليه... وإذا كان يقبل من التأويل أكثر من معنى واحد، ففيه ثلاثة مذاهب:

الأول: التفويض، وهو مذهب السلف. وحاصله أن هذه المشكلات «يجب القطع فيها بأن مراد الله منها شيء غيرُ ظواهرها، ثم يجب تفويض معناها إلى الله تعالى، ولا يجوز الخوض في تفسيرها»[1].

الثاني: جواز تعيين التأويل للمشكل.

الثالث: حمل تلك المشكلات على إثبات صفات تليق بجلاله تعالى وجماله، لا يُعرف كنهُها[2].

– يراعى في تأويل اللفظ المشكل وفي الترجيح بين الاحتمالات، دلالة السياق واستعمالات العرب للفظ، وقواعد الإعراب وفن المعاني والبيان، فمن جهل هذا الأمر ولم يقف عند حدوده وقع في البدعة والكفر، وهذا الجهل هو الذي أدى بالمجسمة إلى إثبات الأعضاء والجوارح للباري تعالى[3].

– تراعى القواعد العقلية عند النظر في هذه المشكلات، لما ثبت أن دلالة السمع لا تنقض دلالة العقل[4]، ولما تقرر في المقدمات السابقة من أن الجهل بتلك القواعد قد يَجُرّ إلى الكفر، كما حصل لبعض من فهم مذهب النصارى بتركيب الإله، وأن عيسى عليه السلام، جزء منه، من قوله تعالى: ﴿وَرُوحٌ مِّنْهُ﴾[65].

— أن يعبر المتأول فيما يذكر من تأويل المشكلات بلفظ الاحتمال، فيقول: يحتمل أن يكون المراد من الآية أو الحديث كذا، للسلامة من التجاسر وسوء الأدب بالجزم بتعيين ما لم يقم دليل قطعي على تعيينه[7].

---

[1] – تأسيس التقديس لفخر الدين الرازي: 229.
[2] – شرح المقدمات للسنوسي: 121.
[3] – المصدر نفسه: 122، 123، 124.
[4] – تأويل مشكل الحديث لابن فورك: 18.
[5] – سورة النساء، آية 171.
[6] – شرح المقدمات للسنوسي: 123.
[7] – المصدر نفسه: 122.

ثالثا – تطبيقات قانون التأويل عند الأشاعرة : نماذج مختارة

تقدم في المبحث السابق بيان العناصر التي يتركب منها قانون تأويل الأوصاف المجازية كما استخلصناه من مصنفات بعض الأشاعرة، وهو قانون راموا به حفظ هيبة الشريعة وضبط عملية التأويل لئلا تتسرب إليها الأهواء والنوازع الذاتية، وسنخصص هذا المبحث الأخير لعرض نماذج من تطبيقاتهم لهذا القانون:

1 – النفس:

وردت نسبة النفس إلى الله تعالى في القرآن الكريم، في قوله تعالى: ﴿**وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ**﴾[1]. ومعلوم أن النفس في اللغة هو الجسم الشفاف المشابك للأجسام، وهذا المعنى مستحيل في حق مولانا عز وجل، لذلك لا بد من التأويل، فيكون معنى النفس الوارد في الآية: الذات.

ووردت نسبة النفس إلى الباري تعالى في الخبر أيضا، وذلك في قوله ﷺ: **(فإن ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي)**[2]، وقد تأوله السنوسي بالذات، قال: «أي: في ذاتي، يحتمل أن يكون المعنى أن العبد إذا ذكر الله سبحانه خاليا؛ بحيث لا يطلع عليه أحد، أثابه جل وعلا بفضله من الخير ما لا يطلع عليه أحد، قال تعالى: ﴿**فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ**﴾[3]».

2 – الوجه:

وردت نسبة الوجه إلى الله تعالى في القرآن: قال تعالى: ﴿**وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ۝٢٧**﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿**كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ**﴾[5].

يقرر الجرجاني أن الوجه وضع في اللغة للدلالة على الجارحة المخصوصة حقيقة، ولا يجوز إرادتها في حق الله تعالى، فهو إذن لفظ مجازي يتعين تأويله، فيكون معنى الآية الأولى: «أن الباقي هو

---

1 – سورة آل عمران، آية 28.

2 – صحيح البخاري: كتاب التوحيد، باب قوله تعالى: (ويحذركم الله نفسه)، رقم: 7405.

3 – سورة السجدة، آية 17.

4 – سورة الرحمن، آية 27.

5 – سورة القصص، آية 88.

ذاته تعالى مع مجموع صفاته وما سواه هالك غير باق»[1]. وهو المعنى نفسه الذي ذكره السنوسي، حيث قال في تأويل قوله تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ۝ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ۝﴾: «أي لا تتغير ذاته العلية عند فنائهم، بل يبقى كماله الأزلي على ما كان عليه تبارك وتعالى[2]»[3].

ونفس الأمر يقال في لفظ الوجه الوارد في الآية الثانية، فإن المقصود به الذات، وقد أشار السنوسي إلى عِلَّة التعبير بالوجه عن الذات بقوله: «وعَبَّر بالوجه عن الذات العلية لشرف اسم الوجه. وفيه إشارة إلى غناه سبحانه وتعالى عن الخلق، وتنزهه عن الانتفاع بوجودهم وأعمالهم، وأنه لا أنس له بوجودهم، ولا استيحاش ولا همّ ولا حزن عند إهلاكهم، لأن الملوك يُشاهد كثرةُ التغير والتبدل في وجوههم عند فقد خواصهم وأهل طاعتهم والمتهالكين من العبيد في خدمتهم»[4].

3 – **اليد**:

ورد هذا اللفظ في آيات وأخبار كثيرة وبصيغ متعددة، فمن القرآن الكريم: قوله تعالى: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾[6].

ومن الحديث الشريف: ما رُوي عن أن النبي ﷺ قال: (**احتج آدم وموسى عليهما السلام عند ربهما، فحج آدم موسى، قال موسى: أنت آدم الذي خلقك الله بيده ونفخ فيك من روحه، وأسجد لك ملائكته، وأسكنك في جنته...**)[7].

يذكر الشريف الجرجاني أن مذهب أبي الحسن الأشعري؛ إثبات اليدين «صفتين ثبوتيتين زائدتين على الذات وسائر الصفات، لكن لا بمعنى الجارحتين، وهو مذهب جمهور السلف»[8]، ويضيف أن الباقلاني أيضا مال إلى هذا القول في بعض كتبه، بينما جنح أكثر الأشاعرة إلى القول بأنها مجاز،

---

[1] – شرح السيد الجرجاني على المواقف للعضد الإيجي: 2/399.

[2] – سورة الرحمن، آية 26، 27.

[3] – تأويلات مشكلات البخاري لأبي عبد الله السنوسي: 36.

[4] – المصدر نفسه: 35.

[5] – سورة الفتح، آية 10.

[6] – سورة ص، آية 75.

[7] – صحيح مسلم: كتاب القدر، باب حجاج آدم وموسى عليهما السلام، رقم: 2652.

[8] – شرح السيد الجرجاني على المواقف للعضد الإيجي: 2/399.

مستدلين على ذلك بأن لفظ اليد موضوع في الحقيقة للجارحة، فوجب حمله على التجوز عن معنى معقول تحتمله اللغة[1].

ويذكر الفخر الرازي أن المعنى الحقيقي لليد في اللغة هو الجارحة المخصوصة، إلا أنه يستعمل في المجاز للدلالة على أمور أخرى: فهو يستعمل في القدرة، يقال: يد السلطان فوق الرعية، أي قدرته عالية على قدرتهم، ويستعمل ويراد به النعمة، يقال: لفلان عندي يد لا أنساها أبد الدهر، والمراد به النعمة[2]، وقد يذكر أيضا «صلة للكلام على سبيل التأكيد... منه قوله تعالى: ﴿**بَيْنَ يَدَىْ نَجْوِيكُمْ صَدَقَةً**﴾، فإن النجوى والرحمة لا يكون لهما هذان العضوان المسميان باليدين»[3].

وقد اجتهد الأشاعرة في تأويل النصوص التي ورد فيها هذا اللفظ مستعينين بالمعاني المذكورة وبدلالة السياق.

فقوله تعالى: ﴿**يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ**﴾[4]، يحتمل أن يكون معناه: «أن قدرته تعالى غالبة على قدرة الخلق»[5].

وأما قوله تعالى: ﴿**مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ**﴾[6]؛ فيحتمل أن يكون المقصود باليد ههنا القدرة، وقد أورد الفخر الرازي وجوها تقوي هذا المعنى منها:

«**الأول**: أن القدرة عبارة عن الصفة التي يكون الموصوف فيها متمكنا من الإيجاد والتكوين، ونقل الشيء من العدم إلى الوجود، فلما كان المسمى باليد كذلك كان ذلك المعنى نفس القدرة.

الثاني: أن قدرة الله تعالى صفة قديمة واجبة الوجود، فيجب تعلقها بكل ما يصح أن يكون مقدورا، وإلا لزم افتقارها في ذلك الاختصاص إلى المخصص، لكن المصحح للمقدورية هو الإمكان، فهذا يقتضي أن يكون كل ممكن مقدورا لله، ولا شك أن وجود آدم عليه السلام من الممكنات، فيكون

---

1 – المصدر نفسه.

2 – تأسيس التقديس لفخر الدين الرازي: 166.

3 – المصدر نفسه: 177.

4 – سورة الفتح، آية 10.

5 – نفسه: 167.

6 – سورة ص، آية 75.

وجود آدم من جملة متعلقات قدرة الله تعالى، فلو فرضناه صفة أخرى مستقلة بإيجاد هذا الممكن لزم أن يجتمع على الأثر الواحد مؤثران مستقلان، وذلك محال...»[1].

ويرفض الجرجاني تأويل هذا اللفظ بالنعمة، لأنه لا يلائم نسبة الخَلق إلى اليد[2]. غير أن أبا عبد الله السنوسي لا يجد حرجا في حملها على هذا المعنى، حيث قرر أن اليد في الآية يحتمل أن تكون بمعنى القدرة، ويحتمل أن تكون بمعنى النعمة. يقول: «يحتمل أن تكون اليد بمعنى القدرة، وثُنِّيت تثنية تكثير باعتبار تعلقاتها الكثيرة. ويحتمل أن تكون اليد بمعنى النعمة، وثُنِّيَت باعتبار أنها منحصرة في نعمتين: نعمة جلب المنافع، ونعمة دفع المضار. والمعنى أنه سبحانه خلق آدم عليه السلام مصاحبا لنعمتين: نعمة الجلب ونعمة الدفع، ويحتمل أن تكون اليدان أحدهما يد قدرة، والأخرى يد نعمة، بناء على أن المثنى لا يشترط في مفرديه اتفاقهما لفظا أو معنى، بل اتفاقهما لفظا فقط، ويكون فيه حينئذ تعريض بإبليس أنه خلقه بيد واحدة وهي يد القدرة، ولم تصحبه يد النعمة، بناء على أن الكافر لا يقال في حقه: (منعم عليه)؛ نظرا لمآل أمره»[3].

خاتمة:

يمكن تلخيص أهم نتائج البحث في الآتي:

– إن أبا الحسن الأشعري لم يكتف بتجويز التأويل، بل إنه تأول فعلا بعض النصوص التي تفيد ظواهرها التشبيه والتجسيم، مما يدل على أن الأشاعرة المتأخرين، الذين لا يلجؤون إلى التأويل إلا عند الحاجة، لم يخالفوا إمامهم في المنهج الذي أخد نفسه به، وهو: أن المتشابه من آيات الصفات والأفعال يجب فهمه على ظاهره وتفسيره بمعناه الحقيقي دون كيف، ولا يجوز إخراج شيء منه إلى المجاز إلا عند وجود حجة تدعو إلى ذلك.

– إن اللجوء إلى تأويل بعض آيات العقائد وأحاديثها، والتي تفيد ظواهرها تشبيه الباري تعالى بالمخلوقات أمر لا مناص منه، لأنه يعصم المسلم من الوقوع في شناعات ومفاسد عقدية جسيمة.

---

[1] – تأسيس التقديس للفخر الرازي: 168، 169.

[2] – شرح السيد الجرجاني على المواقف للعضد الإيجي: 399.

[3] – تأويل مشكلات البخاري لأبي عبد الله السنوسي: 36.

- إن التأويل الذي يقول به فريق من الأشاعرة ومن أعلام الأمة المعتبرين؛ هو التأويل الصحيح الذي لابد له من قانون وقواعد دقيقة، وليس التأويل الباطل الذي يُحَكِّم أصحابه اللغة لتأييد اختيارات فكرية أو اعتقادية مسبقة.

قائمة المصادر والمراجع:

- **إبطال التأويلات لأخبار الصفات** لأبي يعلى ابن الفراء، تحقيق محمد بن محمد الحمود النجدي، دار إيلان الدولية، الكويت، د. ت.

- **الأسماء والصفات** لأبي بكر البيهقي، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه عبد الله محمد الحاشدي، مكتبة السوادي، جدة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى: 1413 هـ – 1993 م.

- **إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول** لمحمد بن علي الشوكاني، حققه أحمد عزو عناية، دار الكتاب العربي، دمشق، الطبعة الأولى: 1419 هـ – 1999 م.

- **الأشعرية ضرورة ومنهج واستمرار** لفاروق حمادة، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى: 1435 هـ - 2014 م.

- **الإلهيات عند الإمام أبي عبد الله السنوسي: المضامين والأبعاد**، دار النور المبين للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، الطبعة الأولى: 2021 م.

- **الإمام أبو الحسن الأشعري إمام أهل السنة والجماعة (نحو وسطية إسلامية جامعة)**، أعمال الملتقى العالمي الخامس لرابطة خريجي الأزهر الشريف، 24 – 27 جمادى الأولى 1431 هـ/ 8 – 11 مايو 2010 م)، دار القدس العربي، القاهرة، الطبعة الأولى: 1434 هـ - 2014 م.

- **الآمدي وآراؤه الكلامية** لحسن الشافعي، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى: 1998 م – 1418 هـ.

- **البحر المحيط في التفسير** لأبي حيان الأندلسي، تحقيق صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، 1420 هـ.

- **البداية والنهاية** لإسماعيل بن كثير، دار الفكر، 1407 هـ – 1986 م.

- **تأويلات مشكلات البخاري** لأبي عبد الله السنوسي، تحقيق نزار حمادي، المركز العربي للكتاب، الشارقة، الطبعة الأولى: 1436 هـ – 2015 م.

- **تأسيس التقديس** لفخر الدين الرازي ومعه رسالة الإمام العلامة أحمد بن يحيى بن جهبل الكلابي في الرد على من رد على صاحب التأسيس، عني بهما أنس محمد عدنان الشرقاوي وأحمد محمد خير الخطيب، دار نور الصباح، لبنان، 2011 م.

– **جامع البيان في تأويل القرآن** لأبي جعفر الطبري، تحقيق أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى: 1420 هـ – 2000 م.

– **الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه** لمحمد بن إسماعيل البخاري، دار طوق النجاة، تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر، الطبعة الأولى: 1422 هـ.

– **السلفية الجامعة: من سلفية الفئة إلى سلفية الأمة** لمصطفى بن حمزة، مطبعة النجاح الجديدة، الطبعة الأولى، 2019.

– **السنن الكبرى** لأبي عبد الرحمن النسائي، حققه وخرج أحاديثه حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى: 1421 هـ – 2001 م.

– **شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة** لأبي القاسم اللالكائي، تحقيق أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، دار طيبة، السعودية، الطبعة الثامنة: 1423 هـ – 2003 م.

– **شرح السنوسية الكبرى** المسمى عمدة التوفيق والتسديد لأبي عبد الله السنوسي، تحقيق عبد الفتاح عبد الله بركة، دار القلم للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الثانية: 1434 هـ – 2013 م.

– **شرح العقائد النسفية** لسعد الدين التفتازاني مع حاشية جمع الفرائد بإنارة شرح العقائد ويليهما شرح ميزان العقائد، مكتبة المدينة للطباعة والنشر والتوزيع، كراتشي، باكستان، الطبعة الثانية: 1433 هـ – 2012 م.

– **شرح المقدمات** لأبي عبد الله السنوسي، تحقيق نزار حمادي، مؤسسة المعارف، بيروت، الطبعة الأولى: 1430 هـ – 2009 م.

– **شرح السيد الشريف الجرجاني على المواقف للعضد الايجي** وعليه حاشية عبد الحكيم السيالكوتي وحاشية حسن جلبي، منشورات صهيب حسن الشافعي الأشعري، د. ت.

– **صحيح ابن خزيمة** لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، حققه مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة: 1424 هـ – 2003 م.

– **الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة** لابن قيم الجوزية، حققه علي بن محمد الدخيل الله، دار العاصمة، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1408 هـ.

- **فتح الباري شرح صحيح البخاري** لابن حجر العسقلاني، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، 1379 هـ.

- **فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة** لأبي حامد الغزالي، قرأه وخرج أحاديثه وعلق عليه محمود بيجو، دار البيروتي، الطبعة الأولى: 1413 هـ – 1993 م.

- **مجرد مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري** لأبي بكر بن فورك، عني بتحقيقه دانيال جيماريه، دار المشرق، بيروت، لبنان، 1987 م.

- **مجموع الفتاوى** لتقي الدين ابن تيمية، حققه عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، نشر مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، 1416 هـ - 1995 م.

- **المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ** لمسلم بن الحجاج النيسابوري، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د. ت.

- **معالم التنزيل في تفسير القرآن** لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي، حققه عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى: 1420 هـ.

- **المعجم الأوسط** لأبي القاسم الطبراني، حققه طارق بن عوض وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، د، ت.

- **مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين** لأبي الحسن الأشعري، عني بتصحيحه هلموت ريتر، نشر فرانز شتاينز، فيسبادن، الطبعة الثانية: د. ت.

- **الملل والنحل** لأبي الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، مؤسسة الحلبي، د. ت.

- **المنهج السديد في شرح كفاية المريد** لأبي عبد الله السنوسي، تحقيق مصطفى مرزوقي، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، د. ت.

- **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج** لأبي زكريا محيي الدين النووي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية: 1392 هـ.